

قلق سوداني من ثمن إصلاح الخراب الاقتصادي

تحديات شاقة تنتظر الحكومة الجديدة لمعالجة الأزمات المتجددة

غليان أسعار اللحوم يدفع السودانيون لمقاطعتها

الخرطوم - أطلق ناشطون سودانيون على الشبكات الاجتماعية مبادرة لمقاطعة اللحوم في ظل ارتفاع أسعارها بشكل كبير في البلاد وغياب دور الدولة عن مراقبة الأسواق.

وتحمل المبادرة اسم "سودانيون ضد الغلاء"، وتضم تحت رايها عدداً من المثقفين والناشطين في العمل الطوعي لدعوة المواطنين إلى مقاطعة السلع كإحدى الآليات لمحاربة الغلاء.

وحدثت المبادرة الفترة الفاصلة بين 5 و15 سبتمبر الجاري، لمقاطعة اللحوم بعد ارتفاع أسعارها بنسبة 43 بالمائة، ومنذ أغسطس الماضي، ارتفعت أسعار اللحوم بشكل كبير، حيث وصل سعر كيلو غرام لحم الضأن إلى 500 جنيهه (9.5 دولار) مقارنة مع 350 جنيهه (6.6 دولار) خلال الأشهر الماضية.

السلمية وحضارية ضد جشع التجار، إضافة إلى محاربة الغلاء والوقوف ضد استغلال حاجة المواطن.

وأشار في حديث مع الأناضول، إلى أن المبادرة تأسست في أغسطس الماضي، تزامناً مع عيد الأضحى لمجابهة ارتفاع أسعار الأضاحي.

وقال إن "حملة مقاطعة اللحوم وجدت استجابة واسعة قبل البدء في تنفيذها، حيث بدأت أسعار اللحوم تنخفض في عدد من أحياء العاصمة الخرطوم".

وكشف عن انخفاض أسعار كيلو غرام اللحم البقري إلى 200 جنيهه (4.44 دولار) مقارنة مع 380 جنيهه (8.43 دولار) في منطقة بُري شرق الخرطوم خلال الأيام السابقة.



نفق انتظار التغيير مازال طويلاً

فعالاً، وإلغاء دعم الكهرباء والقمح بين 2019 و2021، كخطوات أولية نحو تحقيق إصلاحات اقتصادية.

لكن حمدوك أشار إلى أنه "لا يوجد خبير يعرف مشاكلنا أكثر منا، وسنعمل على وصفة تناسب أوضاعنا لبتماشى صندوق النقد الدولي مع رؤيتنا".

ويؤكد الخبير الاقتصادي نادر الهلالي، أن العجز في ميزان المدفوعات يصل إلى 4 مليارات دولار، حيث تصل واردات السودان إلى 9 مليارات دولار.

وكان آخر خفض في الدعم عن الوقود والكهرباء والأدوية في 2016، شمل كذلك حظر استيراد عدد من السلع، وتعويم سعر الصرف وخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 10 بالمائة.

والشهر الماضي، لفت حمدوك في حوار تلفزيوني، إلى وجود مخاوف لدى المواطنين بشأن رفع الدعم عن السلع.

وقال "لا مخاوف من روثنة صندوق النقد الدولي المتعلقة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية"، مشيراً إلى مخاوف البعض من رفع الدعم واتباع المزيد من الخصخصة.

وفي 2017، دعا صندوق النقد، السودان إلى تحرير أسعار صرف الجنيه بالكامل في 2018 وهو ما حصل عبر تحديد الفقراء مستحقي الدعم،



عبدالله حمدوك

وكان آخر خفض في الدعم عن الوقود والكهرباء والأدوية في 2016، شمل كذلك حظر استيراد عدد من السلع، وتعويم سعر الصرف وخفض الإنفاق الحكومي بنسبة 10 بالمائة.

والشهر الماضي، لفت حمدوك في حوار تلفزيوني، إلى وجود مخاوف لدى المواطنين بشأن رفع الدعم عن السلع.

وقال "لا مخاوف من روثنة صندوق النقد الدولي المتعلقة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية"، مشيراً إلى مخاوف البعض من رفع الدعم واتباع المزيد من الخصخصة.

وفي 2017، دعا صندوق النقد، السودان إلى تحرير أسعار صرف الجنيه بالكامل في 2018 وهو ما حصل عبر تحديد الفقراء مستحقي الدعم،



ياسر ميرغني

ويعتبر السودان من أغنى الدول العربية والأفريقية بالثروة الحيوانية، والتي تقدر فيه أعداد الحيوانات المعدة للاستهلاك المحلي بحوالي 107 ملايين رأس تشمل الأبقار والأغنام والضأن والإبل والماعز.

وتشهد الدولة حالة غلاء متصاعدة، بسبب تدهور اقتصادها منذ ثلاثة عقود، واضطراب السياسات الاقتصادية، ما أدى إلى تدهور مستمر في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بجانب شح في السلع الأساسية وندرتها في الأسواق.

وأسهم غياب الدعم عن السلع الأساسية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأضاحي، في ارتفاع أسعار اللحوم بشكل كبير، حيث وصل سعر كيلو غرام لحم الضأن إلى 500 جنيهه (9.5 دولار) مقارنة مع 350 جنيهه (6.6 دولار) خلال الأشهر الماضية.

وتتهم جعفر الوسطاء والمضاربين بالمساهمة في ارتفاع أسعار السلع لتدخلهم بين المنتجين والمستهلكين دون وجه حق، وتحقيق الأرباح على حساب المواطنين.

وتسبب على أهمية عودة الجمعيات التعاونية لتجنب أي تدخل بين المنتج والمستهلك مع ضبط ومراقبة الاستهلاك، وعدم التلاعب في الجودة والأوزان.

وأعلن عن وجود خطة للاستمرار في مقاطعة السلع، مبيناً وضع الكلبان والبيض في قائمة السلع التي تعتزم المضاربين تنفيذ حملات لها في الفترة المقبلة.

في المقابل رفض تجار اللحوم مبادرة المقاطعة، واعتبروها اتهاماً بالتسبب في ارتفاع الأسعار دون وجه حق.

وقال صاحب محل اللحوم بالسوق العربي وسط الخرطوم، الأمين عبدالله "لسنا سبياً في ارتفاع الأسعار، وعلينا بمقاطعة الدولة التي تفرض علينا الرسوم والجبايات بدلاً من مقاطعة السلعة".

وقال من تأثير مقاطعة السلع على عملهم، قائلًا "نستطيع أن نوازن بين العرض والطلب حتى نتجنب الخسائر".

ويعتبر السودان من أغنى الدول العربية والأفريقية بالثروة الحيوانية، والتي تقدر فيه أعداد الحيوانات المعدة للاستهلاك المحلي بحوالي 107 ملايين رأس تشمل الأبقار والأغنام والضأن والإبل والماعز.

وتشهد الدولة حالة غلاء متصاعدة، بسبب تدهور اقتصادها منذ ثلاثة عقود، واضطراب السياسات الاقتصادية، ما أدى إلى تدهور مستمر في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بجانب شح في السلع الأساسية وندرتها في الأسواق.

وأسهم غياب الدعم عن السلع الأساسية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأضاحي، في ارتفاع أسعار اللحوم بشكل كبير، حيث وصل سعر كيلو غرام لحم الضأن إلى 500 جنيهه (9.5 دولار) مقارنة مع 350 جنيهه (6.6 دولار) خلال الأشهر الماضية.

وتتهم جعفر الوسطاء والمضاربين بالمساهمة في ارتفاع أسعار السلع لتدخلهم بين المنتجين والمستهلكين دون وجه حق، وتحقيق الأرباح على حساب المواطنين.

وتسبب على أهمية عودة الجمعيات التعاونية لتجنب أي تدخل بين المنتج والمستهلك مع ضبط ومراقبة الاستهلاك، وعدم التلاعب في الجودة والأوزان.

وأعلن عن وجود خطة للاستمرار في مقاطعة السلع، مبيناً وضع الكلبان والبيض في قائمة السلع التي تعتزم المضاربين تنفيذ حملات لها في الفترة المقبلة.

في المقابل رفض تجار اللحوم مبادرة المقاطعة، واعتبروها اتهاماً بالتسبب في ارتفاع الأسعار دون وجه حق.

وقال صاحب محل اللحوم بالسوق العربي وسط الخرطوم، الأمين عبدالله "لسنا سبياً في ارتفاع الأسعار، وعلينا بمقاطعة الدولة التي تفرض علينا الرسوم والجبايات بدلاً من مقاطعة السلعة".

وقال من تأثير مقاطعة السلع على عملهم، قائلًا "نستطيع أن نوازن بين العرض والطلب حتى نتجنب الخسائر".

القاهرة تائهة بين إشعال وإطفاء مخاوف المستثمرين

قائمة تضم 190 دولة، وهذا المؤشر كفيلاً وحده أن يجعل المستثمر الأجنبي يدير ظهره لمصر.

وزاد من ذلك مؤشر جودة الإجراءات القضائية، حيث منح مصر درجة 5.5 من إجمالي 18 درجة، إلى جانب طول عدد أيام التقاضي والتي تصل لنحو 1010 يوماً.

وقضت الخطوات التي اتخذت للإصلاح الاقتصادي على مشكلات وجود أسواق متعددة في سوق صرف العملة والتخلص من تشوهات الدعم التي منحت المنتجات المصرية منافسة في الأسواق الخارجية.

تتفق تحركات الرئيس عبدالفتاح السيسي في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بكثير المسؤولين التنفيذيين الذين ينتظرون تنفيذ الأوامر بدون إبداع وهو ما تسبب في وجود فارق السرعات أدى إلى تباطؤ في جني ثمار برنامج الإصلاح وزيادة ترقب المستثمرين.

كل هذه المؤشرات تعكس غياب الرؤية في إدارة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر وابتعاد وزراء المجموعة الاقتصادية بتقادون المسؤولية في ظل تدخل الاختصاصات، وأصبح لسان حالهم التركيز على التصريحات المتفائلة للفترة الاستثمارية المتوقعة التي قد لا تأتي تقريبا، لأن النوايا الطيبة لن تصنع المعجزات.

استثمارية خاصة بها تضم ثلاثة آلاف فرصة استثمارية في مختلف أرجاء البلاد.

ومع هذه الجهود والإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها مصر على مدى سنوات لم تغلق في جذب استثمارات أجنبية موزية، الأمر الذي يوجب بوجود خلل في تلك المنظومة، وربما يدعو هذا التضارب في الاختصاصات إلى إعادة تفكيك وزارتي الاستثمار والصناعة ودمجهما في وزارة واحدة، بدلاً من تعدد الحقائب الذي يستنزف موارد البلاد.

رغم التراجع المزعج لم تعلن الحكومة صراحة عن إستراتيجية واضحة لزيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق خطوات تتضمّن استهداف الأسواق المصدرة للاستثمارات عالمياً أو التركيز على جذب استثمارات تخصصية هي الأقرب للحالة المصرية.

وتعنى الاستثمارات المتخصصة بتأهيل منطقة محددة لصناعة بعينها وما يتبعها من صناعات أخرى مغذية، ما يعزز من توظيف الاستثمارات في البلاد.

من أقرب المناطق الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار، المنطقة الاقتصادية شرق قناة السويس، فسماحت الاستثمارات التخصصية البحث عن مناطق لها قدرة على إعادة التصدير من خلال موقع جغرافي متميز، ومن أهم هذه المشروعات صناعات البتروكيماويات والسيارات.

ومع أن المنطقة تقع في قلب حرية التجارة العالمية -المتباطئة حالياً- إلا أنها تحتاج لأفكار خارج الصندوق لجذب الاستثمارات المتخصصة بوفرة.

وقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة قبل عام ونصف العام عن خارطة استثمارية للمشروعات الصناعية، وحتى الآن لم تعلن عن شكل التقدم الذي أحرزته في هذه الخريطة.

كما دخلت وزارة الاستثمار في نفس السباق وأعلنت عن طرح خارطة

أي دولة، لأنه يُمكن رؤوس الأموال من اتخاذ قرارات طويلة المدى في ظل هذا الاستقرار، الأمر الذي يعزز تواجدها وتوطنها، لكن هذا الاستقرار غاب في الحالة المصرية، لدرجة أن تشريعات اقتصادية مهمة مثل قانون الاستثمار المؤقت ظلت في حالة تغيير دائم.

يضاف إلى ذلك تغييرات في التشريعات الضريبية، وهي رسائل سلبية تعكس عدم استقرار مناخ الاستثمار وتؤثر مباشرة في العائد على ربحية المشروعات.

وكانت الحكومة موهوبة في طرد المستثمرين ثم تلجأ في مراحل لاحقة إلى جذبهم عبر وعود بحل المشكلات التي تعوق تدفق الاستثمارات.

فقبل أيام باغتت المستثمرين في المناطق الحرة بزيادة رسوم حق الانتفاع بنسب تصل لنحو 42 بالمائة، أعقبها بساعات صدور توجيه من رئيس الحكومة مصطفى مدبولي لوزراء الاستثمار والمالية والصناعة بتقديم تيسيرات جديدة لحل مشكلات المستثمرين وزيادة معدلات الاستثمار.

وكشف ميزان المدفوعات عن الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي عن تراجع في معدلات الاستثمار المباشر بنحو الربع تقريبا، بعد أن هبط من مستويات ستة مليارات دولار خلال نفس الفترة من العام المالي 2017-2018 إلى نحو 4.6 مليار دولار خلال العام المالي التالي.

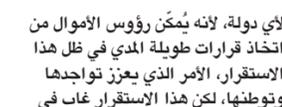
الحكومة تصويب المسارات، ومعالجة الخلل الذي يعوق تقدم القاهرة في زيادة الاستثمار المهم.

ويتسبب تعدد الهيئات وتداخل اختصاصاتها في طرد الاستثمارات، لأن المسؤولين عن الشركات يقومون بجولة في أروقة هيئة الاستثمار لتأسيس المشروع ثم تبدأ مرحلة جديدة في ضياع الوقت مع هيئة التنمية الصناعية للحصول على تراخيص المشروع.

لذلك فشلت فكرة "النافذة الموحدة" التي كانت تسعى القاهرة لتأسيسها في قانون الاستثمار الموحد، وتسببت البيروقراطية في تعديل مشروع هذا القانون لنحو 17 مرة وخرج في النهاية دونها، بعد أن أخفق التنسيق مع الوزارات المختلفة ودفع مراكز القوى لإفشال تأسيس نظام نافذة الموحدة.

غضت القاهرة الطرف عن تلك الخطوة واتكتبت بتأسيس مركز لخدمة المستثمرين يقدم خدمة خمسة نجوم مقابل خمسة آلاف جنيهه (نحو 303 دولارات) من خلال تخصيص موظف لمن يدفع مقابل الخدمة ويتعامل مع أوراق المشروع بدلاً من أن يقف المستثمر في طابور طويل للانتظار.

ورصد تقرير مناخ الأعمال مظاهر البيروقراطية المصرية ومنحها مؤشرات متأخرة في عمليات إنفاذ العقود، ومنحها المركز 160 ضمن



محمد حماد صحافي مصري

يبدو أنه قد أن الأوان لإعادة فك وتركيب وزارتي الصناعة والاستثمار في مصر لحل مشكلة تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد أن تسبب تضارب الاختصاصات بين الوزارتين في طرد عدد من المستثمرين الأجانب، وتأخر ترتيب القاهرة في تقرير مناخ الأعمال التابع للبنك الدولي.

كشفت بعض القرارات الصادرة عن الحكومة المصرية غياب نسبي في الرؤية الجاذبة للاستثمار المباشر، فتارة يتم الدعوة لحفزات وتيسيرات تعزز ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الأعمال، وأخرى تؤدي هذه الاستثمارات إلى إغناء مالية من خلال قرارات مفاجئة يراها بعض الخبراء غير مدروسة بعناية.

وتسبب غياب أسس واضحة للحكومات المتعاقبة في هروب جزء من الاستثمارات الأجنبية، وبعد خروج عدد من الشركات الصينية من المنطقة الصناعية الصينية في العين السخنة عقب زيادة الضريبة على المشروعات العاملة في المناطق الصناعية الحرة من 10 بالمائة إلى 22.5 بالمائة مثلاً ووضوح هذا الارتباك.

يعد الاستقرار التشريعي من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر